Al-Ahram / 18. April 2009

متابعة

بهدف احتواء تداعيات الأزمة العالمية

# عثمان: إنشاء مرصد لمتابعة سوق العمل ولجنة لمساندة الفئات الفقيرة

## الخبراء: توجيه جزء من الاستثمارات العامة لمشروعات ذات عائد إلى جانب البنية التحتية

■ خليفة أدهم:

أكد الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التنمية الاقتصادية أن الحكومة اتخذت عددا من الاجراءات لاحتواء تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصرى، وفى مقدمتها إنشاء مرصد لمتابعة التطورات المتلاحقة فى سوق العمل ورصد مؤشرات التشغيل والتى كانت تصدر من قبل بتأخر ٤٥ يوما كاملة وهو مالم يساعد فى متابعة التطورات بسوق العمل بشكل دقيق.

وقال وزير التنمية الاقتصادية فى استعراضه للآثار الاجتماعية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصرى وسبل مواجهتها بمركز الدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد، ان المرصد الجديد لسوق العمل الذى تم تأسيسه سيمكن الحكومة من المتابعة الدقيقة لتأثيرات الأزمة على السوق بصورة دقيقة خاصة سوق العمل بما يساعد متخذ القرار فى تطوير السياسات والإجراءات لاحتواء هذه الآثار خاصة أن الحكومة تعطى أولوية بتوجيهات من الرئيس مبارك لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على العمالة فى المشروعات والمصانع، وهو الأمر الذى اتخذت فيه الحكومة إجراءات فعلية لمساندة المشروعات والقطاعات الأكثر تأثرا بالأزمة.

وأضاف أنه تم ايضا إنشاء لجنة لمتابعة ورصد تداعيات الأزمة على الفئات المهمشة والفقراء وهى الفئات الأكثر تأثرا بالأزمة، بهدف تخفيف أعباء وأثار الأزمة عنهم.

وفى هذا السياق أكدت الدكتورة عالية المهدى عميدة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بضرورة إعادة هيكلة النظام المالى العالمى بعد فشل المؤسسات الدولية فى التنبؤ بالأزمة واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتلاشى وقوعها أو تخفيف حدتها، وفى مقدمة هذه المؤسسات صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى.

وطالبت بضرورة إنشاء نظام إنذار مبكر للتنبؤ بتطورات الأزمة وتطوير السياسات اللازمة لتخفيف آثارها السلبية، ودعت إلى ضرورة توجيه الاستثمارات العامة التى تضخها الدولة فى مجالات تحقق عائدا لتصبح استثمارات حقيقية، ولايتم توجيهها بالكامل إلى مجالات البنية التحتية فقط.

وحذرت الدكتورة منال متولى مديرة مركز الدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد من تأثيرات الأزمة العالمية على تزايد معدلات البطالة وأعداد العاطلين الذين سيفقدون وظائفهم بسبب الكساد الاقتصادى وتباطؤ معدلات

جانب من الندوة

النمو، مشيرة إلى أن منظمة العمل الدولية توقعت أن يصل إجمالى العاطلين فى العالم بنهاية العام الحالى ٢٠٠٩ إلى ٢٠٠ ملايين عاطل بسبب الأزمة العالمية.

واستعرضت السياسات التى اتخذتها العديد من دول العالم لاحتواء ذلك وفى مقدمتها التخفيضات الضريبية لصالح أصحاب الدخول المتوسطة لمساندة الطبقة الوسطى، اضافة إلى تشجيع مشروعات الطاقة الخضراء، وكذلك أعضاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن دفع التأمينات الاجتماعية للعاملين الجدد فى عام ٢٠٠٩، وتحفيز الشركات على تدريب الأيدى العاملة لديها من خلال منحها قروضا من الصندوق القومى للتدريب للاستفادة من فترة التباطؤ فى دفع مهارات وكفاءة العاملين بالمؤسسات.

وأكدت الدكتورة سحر الطويلة مدير مركز العقد الاجتماعى بمركز معلومات مجلس الوزراء والمشارك فى عقد المؤتمر إلى أهمية رصد الآثار الاجتماعية للأزمة العالمية، وتطوير السياسات الاقتصادية لمساندة الفئات المهمشة والفقراء الذين سيتأثرون أكثر من غيرهم بهذه الأزمة.